الفصل الرابع

عوامل الحركات الاجتماعية ومراحلها

- المبحث الأول: عوامل الحركات الاجتماعية
- المبحث الثاني: مراحل الحركات الاجتماعية

المبحث الأول:
عوامل الحركات الاجتماعية

تحدث الحركات الاجتماعية نتيجة لرغبة الأفراد في إحداث تغيير في النظام بعد أن ذاقوا أنواع الحرمان الاجتماعي والاحتقان الاقتصادي بأشكاله المختلفة مثل انخفاض المستوى المعيشي وضعف معدلات النمو والأزمات المالية الحادة وانخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة[١].

وكما يرى هربرت ملر *Herbert Miller* (أن سبب الثورة يمتد إلى ما يسميه بالجنون الحضاري الذي تعانيه الفئة المهضومة عادة في المجتمع والتي يدفعها هذا الجنون إلى العمل على تغيير نصيبها في الحياة فتثور)[٢].

لذلك نجد أنه كلما أخذت حكومات الدول سياسة انعدام المساواة على شكل امتيازات أو إغداق المنافع والتمتع بحماية أجهزة الدولة لفئة معينة أو للموالين لها كلما ازدادت الانقطاعات والانفصالات عن نظام الحكم من المواطنين العاديين المحرومين، وتحدث الحركات الاجتماعية عندما تلجأ أنظمة الحكم في كثير من الحالات إلى سياسة التفتيت والتفرقة الطائفية والإثنية وممارسة القمع وعزل الناس عن بعضهم جغرافيا واجتماعيا وشل المدن وتقسيمها إلى مدن طائفية وإثنية وغنية مستفيدة وفقيرة محرومة من أجل خلق حالات التوتر والقلق النفسي والاجتماعي[٣].

---

(١) إبراهيم البيومي غانم، مصدر سابق، ص٤.

(٢) د. حاتم الكعبي، في علم اجتماع الثورة، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٩م، ص١٠.

(٣) عمرو سعد الدين، الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية واستفادة الأمكنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٩، شتاء ٢٠١٢م، ص١٢٧.

لذلك صار معظم الناس يحملون إحساسا ويتفقون على أن هناك منغصات حقيقية يمارسها نظام الحكم من أجل حرمان البعض المتضرر وإغداق الامتيازات للبعض المستفيد، لذلك يرى أغلب المختصين أن الحركات الاجتماعية التي توفر مثل هذه الظروف الميدانية تؤدي إلى انبعاث الحركات الاجتماعية وهي:

١. قناعة أغلب الناس أن نظام الحكم متحيز وغير عادل وفاسد ومتغطرس.
٢. نتيجة للممارسات التي يقوم بها نظام الحكم تحدث فجوة وابتعاد النخبة في البلاد من مثقفين وأكاديميين ومفكرين وأطباء وقادة رأي ورؤساء أحزاب وحتى المجتمع المدني عن النظام الحاكم بحيث لا يبقى قريب من هذا النظام سوى المستفيدين منه وأصحاب المصالح والمتزلفين والمرتزقة والطفيليين والانتهازيين.
٣. تظهر التعبئة وتنتشر ضد النظام الحاكم متحملة الاضطهاد والملاحقة في التقريب بين الفئات المناهضة للنظام من طلاب ونقابات وغيرها.
٤. تباعد القوى الخارجية وفقدان التأييد الخارجي للنظام بسبب تجاوزه وعدم احترام حقوق الإنسان، وانتشار الفساد بأنواعه والاعتماد على المحسوبية والمنسوبية وتمكين أقارب رجال الحكومة وحاشيتها من مفاصل الحكم وحرمان العامة من التعبير والاحتجاج السلمي[١].

وبذلك لابد من توافر شروط للحركات الاجتماعية من أجل تحديد طبيعتها وأهدافها، وأهمها:

(١) عبد الحميد صيام، الربيع العربي بعد عامين، مراجعة أكاديمية أخطاء وخطايا، مجلة القدس العربي، ٢٠١٣م.

١. الشعور بما هو أكثر من عدم الرضا لنشوء الحركات الاجتماعية؛ لأنها تتوصل إلى حالة من الاعتقاد والإدراك بوجود خلل وسلبيات يجب الكفاح والنضال حتى يتم تغييرها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢. وجود المطالب الملحة التي تحرك العمل الجماعي سواء كانت مطالب تخص تحسين الوضع العام والخدمات أو تغيير النظام أو سن تشريعات وقوانين فهي تسعى دائما إلى تغيير النظام.

٣. الحركات الاجتماعية هي تعبير عن شعور ومعتقدات يتم ترجمتها من خلال أعضاء الجماعة.

٤. التغيير أساس الحركات الاجتماعية التي تسعى إليه[١].

وبهذا تجتمع عوامل وأسباب عدة لحدوث الحركات الاجتماعية، ومنها:

١. الوعي الجماعي: يحصل غالبا الضجر والاستياء بشكل فعل جماعي مشترك نتيجة لظروف يخضع لها غالبية الناس.

٢. عدم التوافق الاجتماعي: عندما لا تتناسب القيم الاجتماعية التي تؤمن بها الجماعة في الحياة الاجتماعية مع الواقع المعاشي والظروف الاجتماعية للحياة الاجتماعية الفعلية.

٣. القلق الاجتماعي: الظروف الاجتماعية السلبية والسيئة المستمرة مثل ممارسات القمع والإحباط الدائم ومشاعر الشك والارتياب وعدم

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠٠١م، ص٢٩٥.

الاستقرار غالبا ما تولد قلقا اجتماعيا، ولاسيما عندما تحدث في المجتمع تغيرات سريعة أو جذرية.

٤. عدم الرضا الشخصي: لدى غالبية الناس ولاسيما بعد الإحباطات المتكررة التي تولد فجوة بين الطموحات والرغبات وبين الواقع المعاشي.

٥. الفوضى الثقافية: التغيرات السريعة كفيلة بصنع ثقافات جديدة قد لا تتناسب وقيم المجتمع مما يحدث إرباكا في الحياة الاجتماعية العامة نتيجة التناقض بين الأعراف الاجتماعية ومعايير المجتمع وبين المعايير الثقافية الجديدة مما يحدث حالة من عدم التجانس الاجتماعي.

٦. الحرمان النسبي: الشعور الدائم بالحرمان ولاسيما عندما تتم المقارنة بين الأشخاص في المجتمع نفسه مع جماعات أخرى أو حتى المقارنة بين مجتمع وآخر يولد حرمانا نسبيا، مما يؤدي إلى اليأس والإحباط والقلق ومن ثم التوتر مما يؤدي إلى الحركات الاجتماعية[١].

لذلك تنمو الحركات على وفق مراحل، هي:

١. مرحلة الانفجار: الذي يؤدي إلى انهيار نظام الحكم السابق، وقد تأخذ هذه المدة مديات قصيرة أو طويلة، كأن تكون أسابيعا أو شهورا أو أكثر من ذلك.

٢. المرحلة الانتقالية: وفي هذه المرحلة ربما يتم الانقضاض على الحركات والثورة، وتظهر حركات تصحيحية متتالية، وتأخذ هذه المرحلة مدة قد تكون أكثر من سنة.

(١) د. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٧٤.

٣. مرحلة الاستقرار: وفيها يتم الانتقال إلى مرحلة أخرى تتوافر فيها منظمات المجتمع المدني بشكل واع ومتفاعل وانتشار ثقافة النظام والتنظيم المؤسسي الذي يكون واضحا في المعايير المؤسسية مثل المؤسسة العسكرية وغيرها، كما وتبرز في هذه المرحلة القيادات المدنية والسياسية المعروفة[١].

عوامل الحركة الاجتماعية في الأنبار بحسب ما أفصح عنها المحتجون كانت التالي، اتسمت هذه العوامل ما بين السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي:

فالعامل السياسي:

يعتقد المحتجون في الأنبار أن نظام الحكم اتسم بالطائفية السياسية الذي أوجد تمييزا طائفيا على حساب المكون السني، وإبراز سياسة التفتيت والتفرقة الطائفية، مما أوجد فجوة بين سياسة نظام الحكم ونخبه وبين مواطني الأنبار الذين يحسون بهذه الفجوة، مما ولد حالة من الاعتقاد والإدراك بوجود تهميش مقصود وظلم صار لزاما بحسب اعتقادهم أن يناضل ويكافح حتى يتم التخلص منه وتغييره.

ومن العوامل السياسية البارزة هو ما يعرف بالمادة (٤/إرهاب) في القانون العراقي الذي يطبق –بحسب قناعة المحتجين– ضد أهل السنة فقط، لذلك سمي تهكما (٤/ سنة) الذي راح ضحيته الكثير من الأبرياء، ولاسيما من وقع تحت ما يسمى «المخبر السري».

(١) عبد الحميد صيام، مصدر سابق.

ومن العوامل السياسية المطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة الذي حل محل قانون اجتثاث البعث، ثم تطورت المطالب فزادت حتى وصلت إلى المطالبة بتغيير رئيس الوزراء، والمطالبة بإسقاط نظام الحكم، ومن ثم المطالبة بإنشاء إقليم سني(*).

العوامل الاجتماعية:

ويأتي في مقدمتها وقف التمييز الطائفي الذي تتعامل به الحكومات في مختلف مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، مما ألحق الأذى بالمواطن وزاد من عملية الظلم والتهميش والحرمان، وأخذت سوء الخدمات العامة بشكل عام حصة كبيرة من المطاليب الاجتماعية، مثل تردي الأوضاع الخدمية في قطاع الكهرباء خاصة، والخدمات البلدية وانتشار الأمية والهروب من المدارس، والفشل الدراسي نتيجة للأوضاع الاجتماعية المتردية وأزمة السكن التي يعاني منها المواطنون وعدم المساواة بين المواطنين في التعامل في مؤسسات الدولة، ومنها «التعيين» إشغال الوظائف الحكومية.

العوامل الأمنية:

برزت بشكل كبير المطالب الأمنية لما يعاني منه المحتجون من مضايقات شتى، منها على سبيل المثال نصب نقاط التفتيش الوهمية واعتقال المواطنين وقتلهم أو ابتزازهم لسلب المال أو مقايضتهم بمبلغ من المال لقاء الإبقاء على حياتهم وزيادة الاغتيالات التي تنمو بشكل مستمر والتي تحمل في طياتها الطائفية، فالقتل صار على الهوية كما يقول المحتجون، فضلا عن تفجير السيارات المفخخة بشكل يومي سواء في المدن السنية أو الشيعية والمتهم دائما هم –كما يقول المحتجون– أهل السنة،

[*] لم تلق الفكرة انتشارا وقبولا كبيرا وسط المحتجين، إلا عند فئات قليلة روجت لهذه الفكرة على وفق مصالحها.

باسم القاعدة أو التكفيريين أو الصداميين وغيرها من النعوت التي تنعتهم بها الحكومة، وقد طالب المحتجون بمطالب يعتقد أنها شرعية ومن هذه المطالب الإفراج عن المعتقلين الأبرياء الذين اعتقلوا بغير حق –كما ادعى المحتجون– أو الذين اعتقلوا بشكل عشوائي وتعسفي بدون أوامر قضائية أو بطريقة المخبر السري التي ظلمت الكثير –بحسب رأي المحتجين– أو الاعتقال بما يسمى بجريرة الأقارب، كأن تعتقل الزوجة حتى يحضر زوجها المطلوب قضائيا(*)، أو يعتقل الأب حتى يحضر أبناؤه المطلوبون قضائيا، وهكذا.

ومن المطالب الملحة الأخرى التي طالب بها المحتجون إطلاق سراح المعتقلات في السجون أو ترحيلهم إلى محافظاتهم، وإطلاق سراح المعتقلات في السجون السرية التي تنكر الحكومة دائما في تصريحاتها وجود نساء في السجون السرية، إلا أن التصريحات المتناقضة للحكومة تدل على وجود هؤلاء المعتقلات سواء من السنة أو الشيعة، فبعد أن أنكرت ونفت وجود مثل هؤلاء المعتقلات، صرحت الحكومة في وقت آخر بوجود عدد من المعتقلات لكن بأعداد قليلة، ومتهمات بالإرهاب، ثم تصرح بعد مدة بوجود أعداد يمكن الإفراج عنهن أو نقل ملفاتهن إلى محافظاتهن بحسب طلبهن، وفي تطورات الأحداث يتم الإعلان عن إطلاق سراح بعض المعتقلات في السجون وترحيل البعض إلى محافظاتهن، ولاسيما المعتقلات بجريرة الأقارب، وهذه المراوغة من الحكومة دليل على عدم تلبيتها للمطالب المشروعة بهذا الخصوص.

---

[*] لا تسمح العادات والتقاليد وحتى الدين والقانون أن يؤخذ ظلما شخص بجريرة أو بتهمة شخص آخر، ولاسيما الزوجة، حتى إذا عمدت إلى إخفاء أو التستر على زوجها ضد الحكومة والعدالة، فهذا نابع من حرص الزوجة ووفائها لزوجها، وحمايته في الأعراف الاجتماعية.

كما طالب المحتجون بوقف القتل الذي يمارس ضد علماء الدين، ولاسيما أهل السنة، وتفجير المساجد والحسينيات، وزرع العبوات اللاصقة، وبروز المليشيات العسكرية المدعومة من الحكومة –بحسب اعتقاد المحتجين– التي مارست أنواعا من القتل والخطف والتهجير الإجباري من المدن، ولاسيما ضد أهل السنة –كما يعتقد المحتجون– وغيرها من الانتهاكات الأمنية التي تمارس في الشارع العراقي وفي الحياة اليومية المعاشة ضد المواطنين العزل.

العوامل الاقتصادية:

كانت بارزة بشكل كبير، وعلى رأسها المطالب ضد الفساد الإداري المتفشي في جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية من دون استثناء، وباعتراف المسؤولين الحكوميين، وقد أصبح الفساد ثقافة في العراق تعرف بثقافة الفساد الإداري[1]. وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض فرص العمل، ولاسيما بين الخريجين من الجامعات والمعاهد، وارتفاع مستوى الاستهلاك المعيشي، ولاسيما بعد تدفق السلع التكنولوجية بأنواعها، مقابل طموح عال باقتنائها وصعوبة توفير الأموال لجنيها، مما خلق فجوة كبيرة بين ما يحتاجه الأشخاص وما يملكونه فعليا من الأموال.

وكانت أغلب هذه المطالب شرعية، إلا أن الحكومة سوفت في تذليلها وتحقيقها، لتخلق أزمات يصعب احتواؤها، وابتدأت المطالب عامة شرعية، ولاسيما ما يخص الأمن والخدمات وانتهت بمطالب عامة خاصة، مثل الإعلان عن إنشاء الأقاليم مثل الإقليم السني، وابتدأت المطالب سلمية، وانتهت عنيفة، ولاسيما من الحكومة التي هددت أكثر من مرة بفض الاعتصامات بالقوة، ويبقى العامل النفسي والشحن

(١) د. رباح مجيد محمد الهيتي، ثقافة الفساد الإداري في العراق، مسارات للتنمية والثقافة الإعلامية، بغداد، بيروت، ٢٠١٢م، ص٦–٧.

العاطفي له أثر كبير على المحتجين، ولاسيما العامة منهم، لأنهم معبؤون نفسيا ضد الحكومة، ويتصورون أن هذه الاعتصامات والمظاهرات سوف ترفع الظلم والحيف عنهم، وسوف يعوضون ماديا ومعنويا.